

محمد طيفوري*

مراجعة كتاب

روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة

المؤلف: لاري ديموند ، ترجمة عبد النور الخرافي.

العنوان الأصلي : روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة

الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر- بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٦٠٨ صفحة.



* باحث مغربي، جامعة محمد الخامس أكادال- الرباط.

العالم أن يصير ديمقراطياً؟ واستناداً إلى ذلك، هل يمكن بناء مجتمعات حرة وديمقراطية في مختلف أنحاء العالم؟

جاءت الإجابة عن ذلك السؤال على امتداد صفحات هذا الكتاب الذي يتفرد بالمزج بين خلاصات حقول معرفية مختلفة، يكاد الباحث العادي يعجز عن التعامل معها منفصلاً. فكيف بالقدرة على دمجها في توليفة واحدة تُجسر العلوم، وتصهر جزر المعرفة لتصير؛ بحرًا معرفيًا مترامي الأطراف، بالخوض في زحام أحداث التاريخ، وتفصيل الجغرافيا، وأرقام الاقتصاد، وأعمق المتغيرات الإستراتيجية الممزوجة بهالة علم السياسة وخبرة عالم الاجتماع المطلع على خفايا الميدان وأسراه، وذلك من خلال الزيارة القارية للاري (البرتغال، وتايلند، ونيجيريا، إلخ..).

وكانت الخلاصة ما أعلنه هذا الباحث في مستهل تمهيدته للكتاب الموسوم بعنوان "بزوغ العهد الديمقراطي"، بقوله: "لقد علمتني التجربة بما فيه الكفاية ما عززه لاحقاً السفر والمطالعة وكثرة البحث والتأمل أن مصير الديمقراطية ليس مقيداً بقوى تاريخية وبنوية مجردة، وإنما هو نتيجة نضال وإستراتيجية وإبداع ورؤية وبسالة وقناعة وتسوية وخيارات يلتزم بها الناس، أو بتعبير أدق، يلتزم بها الفاعلون السياسيون. وهذا ما أعنيه بروح الديمقراطية"^(١).

أسس النظام الديمقراطي: ثوابت في تجارب مختلفة

لم يكن حديث الكاتب عن النظام الديمقراطي على تلك الشاكلة المدرسية المألوفة في كتب علم السياسية؛ استعراضاً لنظرياتٍ وسرداً لنماذج، وتذكيراً كرونولوجياً قبلهما بالمحطات التاريخية لهذا النظام منذ اليونان. بل عمد إلى طرح يقوم على عنونة المباحث المشكّلة لفصوله بأسئلة متعلقة بصميم الديمقراطية، من قبيل: ما هي القيم الديمقراطية؟ وهل أنها ترقف؟ وهل هي مفهوم غربي؟ وذلك في سلسلة لا متناهية من الأسئلة التي تستشكل الموضوع، فتأسر القارئ وتغوص به في تقنيات سردية وتحليلية مع قالب تركيبى ممتع.

في كتابه روح الديمقراطية: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة^(١) نتعرّف رقمًا ثقيلًا بشأن معادلة الفكر والسياسة في العالم الغربي، وفي الآن نفسه طريقةً متميزةً في الكتابة، والتحليل، والقدرة على التركيب، ورؤيةً مختلفةً إلى العالم؛ إنه لاري دايوند مدير مركز الديمقراطية والتنمية وسيادة القانون في جامعة ستانفورد، أحد كبار علماء علم الاجتماع السياسي في معهد هوفر، وأحد مؤسسي واحدة من أبرز الدوريات العالمية المتخصصة في موضوع الديمقراطية ومحرريها، منذ عام ١٩٩٠، وهي تحمل اسم "مجلة الديمقراطية" Journal of Democracy.

ويعدُّ لاري دايوند من النقاد الحادين للسياسات الأميركية المتناقضة التي تتال، من دون شك، من القيم التي يدافع هو عنها بشراسة. وهو من الأسماء التي رفضت السياسات الأميركية في العراق، وله أكثر من ثلاثين مؤلفًا من أبرزها "الانتصار المفقود: الاحتلال الأميركي والجهد الفاشل لجلب الديمقراطية إلى العراق".

أحاطت فصول الكتاب الخمسة عشر الموزعة على ثلاثة أقسام بأعقد إشكاليات الديمقراطية؛ فالكتاب دراسة متعمقة عن تجارب عشرات الدول، على امتداد ٢٠٠ سنة، في ما يخص تطبيقها للديمقراطية. والموضوع قطعًا شائك؛ لوجود فرق بين الفكرة النظرية والتطبيق الفعلي لها. وقد جاءت أقسام هذا الكتاب تباعًا كالتالي: عالم يتحول جزئيًا (سبعة فصول)، وفرص نجاح ديمقراطية عالمية (خمسة فصول)، وأخيرًا الطريق نحو تجديد ديمقراطي (ثلاثة فصول).

بحث لاري دايوند - وهو المنتصر دائمًا في كتاباته وأعماله لمقولة غاندي: "لا يمكن لروح الديمقراطية أن تُفرض من الخارج، بل لا بد لها من أن تنبع من الداخل [...] إن الديمقراطية الحقيقي هو الذي يدافع عن حريته، ومن ثمّة عن حرية بلده، وعن حرية البشرية جمعاء"- في أطروحة للدكتوراه، موضوع العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والدولية التي قد تشجع الديمقراطية وتدعمها حتى داخل الدول الأكثر فقرًا. وكانت تلك المقولة أحد العوامل وراء تحرير كتاب يزيد على ٦٠٠ صفحة؛ سعيًا للإجابة عن سؤال إشكالي هو: هل في إمكان

١ عنوان كتاب لاري دايوند، ترجمة عبد النور خرافي، ط ١ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ٢٠١٤).

حلّ لاري الموجة الثالثة للديمقراطية - بحسب تقسيم هنتنغتون^(٥) - وهي التي بدأت عام ١٩٧٤ حين كانت ثلاثة أرباع دول العالم ديكتاتوريات، في حين تحوّل نصف دول العالم إلى ديمقراطيات. لكن تلك المسيرة لم تكتمل، فقد تعرّض جهد كثير في بناء هذه الديمقراطيات، كما أخفقت حكومات ديمقراطية عديدة وانتهت بالفشل والاستبداد، ليصل إلى سؤال جوهرى هو: كيف تُبنى الديمقراطيات وتحافظ على تقدمها؟ ويجب عن هذا السؤال من خلال استعراض نماذج لدول فقيرة وغير مستقرة، استطاعت - على الرغم من كلّ العوائق - أن تبنى نظامًا ديمقراطيًا. ويكمن الجانب المهمّ في بناء نظام حكم ديمقراطي - من وجهة نظره - في وجود مواطنين ناشطين منشغلين بالعمل السياسي والحقوقى على المستوى الشعبي البسيط، وفي زيادة المنظمات المدنية القوية، وفي وجود ثقافة سياسية مترسخة وتدير سياسي للتنوع والاختلاف وسيادة القانون والمحاسبة قبلهما^(٦).

ولا يغفل الكاتب دور العامل الاقتصادي والتكنولوجي، أو ما يسميه السوسيولوجي سيمون ليبست "الضروريات الاجتماعية للديمقراطية"، في دعم الديمقراطية، ممثلًا بالحرّيات الاقتصادية وتطور ما سمّاه التكنولوجيا المحررة "libertin technologies"؛ إذ يمكن أن تتحول بسببها أنظمة أصولية مغلقة؛ مثل الصين وإيران، إلى أنظمة ديمقراطية خلال فترة قصيرة من الزمن لا تتجاوز الجيل الواحد فقط. وفي المقابل، يعزو دايموند تعرّض الديمقراطية وسقوطها في دول محورية في العالم؛ مثل روسيا، وفنزويلا، ونيجيريا، إلى كونها متبوعةً بلعنة النفط أو نغمته.

٥ يؤرخ للموجة الطويلة الأولى للديمقراطية عام ١٨٢٨، بالتزامن مع انتشار الانتخاب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العشرينيات، تليها الموجة الديمقراطية الثانية القصيرة مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ثمّ الموجة الثالثة من الديمقراطية التي انطلقت عقب إطاحة الدكتاتورية في البرتغال عام ١٩٧٤. وقد كان يوجد حينئذٍ في العالم نحو ٤٠ دولةً ديمقراطيّةً، أغلبها من الدول المصنّعة المتقدمة؛ أي ما يمثل أقلّ من ربع دول العالم.

٦ يحرص على تطبيق أسس هذا النظام الديمقراطي على دولة غير غربية. إنها الهند إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم الآن.

وفي تحديده ماهية المفهوم يقول لاري إنه أشبه إلى حدّ ما بتأويل نص ديني. فإذا سألت عشرة رجال دين عن معناه، فمن المرجح أن تحصل على الأقل على أحد عشر جوابًا متعلّقًا بالنص نفسه، وهذا هو شأن الديمقراطية. غير أنّ هذا لن يثنيه عن ضبط التصورات اللازم توافرها في نظام ما حتى يستحق أن يُنعت بأنه ديمقراطي^(٧).

وتوقف الباحث، على نحوٍ مفصّل، عند بعض الشائعات التي ترى الديمقراطية ترفًا فحسب، أو تلك التي تربطها برقعة جغرافية من العالم (الغرب)، بالاعتماد على أبحاث الاقتصادي الهندي أمارتيا سن؛ ففي نظره يمكن للديمقراطية ما أن تنتشر في أيّ مكان في العالم، لكن لا يمكن تعزيزها أو تدعيمها في أيّ مكان. فحيثما فقدت الديمقراطية قيمتها الحقيقية من لدن الشعب لن يكتب لها الظهور، وحتى في حال ظهورها، فإنها سرعان ما تزول. ويضيف أنها فعلاً تعاني صعوبةً شديدةً في الدول الفقيرة، وبعض الدول ذات الدخل المتوسط. لكن في معظم هذه الدول تتعلق مشاكل الديمقراطية بنقائص النُخب وخياناتهم أكثر ممّا تتعلق بلامبالاة الشعب أو آرائه الاستبدادية^(٨).

ويردّ الباحث عن المشكّكين ورافضي التغريب ممن يرون الديمقراطية نتاجًا فكريًا وسياسيًا منبثقًا من الغرب ومن التقليد الأوروبي التنويري، بتأكيد مفاده أنّ مناصرة الديمقراطية والحرّية السياسية - بالمفهوم الحديث - لا يمكن أن توجد في تقاليد ما قبل عصر الأنوار في أيّ جزء من العالم، سواء في الغرب أو في الشرق؛ ما يستوجب أن نفحص عن المكونات والعناصر الأساسية لهذه الفكرة المركّبة التي وجد لها الدارسون حضورًا قويًا في التقاليد الكونفوشيوسية، والتراث الصيني، والإسلامي.

٣ يميز الكاتب، في هذا السّياق، بين نوعين من هذه التصورات؛ فهناك التصورات الرقيقة التي تمكّن النظام من قرارات سياسية ينال من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار، بطريقة الانتخابات، والتصورات السميكة التي تفترض أنّ النظام الديمقراطي استجماع لعشرة عناصر أساسية، هي: الحريات الفردية، وحرية الأقليات، والحقوق المدنية، والحقوق السياسية، والمساواة أمام القانون، وسلطة قضائية مستقلة، وضمانات المحاكمة العادلة، وتعددية إعلامية ومدنية، وانتخابات حرة ونزيهة، والاستعلام المؤسّساتي. وينبّه إلى أنّ التصورات الرقيقة عن الديمقراطية قد تفرز أنظمةً ديمقراطيّةً مزيفةً، أو ما يسمى نظامًا شموليًا انتخابيًا، أو نظامًا تسلطيًا تنافسيًا.

٤ المثال في هذا السّياق دول عديدة عاشت في فقر مدقع، وعلى الرغم من ذلك نجحت فيها تجارب ديمقراطية، وعلى رأسها مالي، المرجع نفسه، ص ٥٢ وما بعدها.

الديمقراطية، على الرغم من مشاكلها المختلفة، هي الشكل المثالي للحكومة^(٧).

وفي السياق الآسيوي، تناول الباحث بالدرس والتحليل، تجارب ديمقراطية ناجحة لدول إسلامية في المنطقة، كشف من خلالها أن انتكاسة بعض هذه التجارب لا علاقة للدين الإسلامي بها، بل مردها، في المقابل، إلى عوامل داخلية أو خارجية؛ وعلى رأسها تجربة باكستان عام ١٩٨٨ بعد وفاة ضياء الحق، وكذلك تجربة بنغلاديش التي تُوِّجت بانتخاب حكومة مدنية في بدايات عام ١٩٩١، بعدما باءت المحاولات المتكررة للزعيم حسين إرشاد للبقاء في السلطة بالفشل.

يصل بذلك لاري دايهوند إلى خلاصة جوهرية مفادها أن روح الديمقراطية ليست محصورةً البتة في الفكر والثقافة الغربيين، بل هي مبدأ وطموح إنساني منتشر في العالم بأسره؛ لذا ينبغي إعادة إحياء الحركة الإصلاحية إحياءً شاملاً في العالم العربي والإسلامي. فالإسلام المستنير والعقلاني هو وحده القادر على استيعاب الفكرة الديمقراطية، بل إنه سبق العالم كله إلى الحضارة والحداثة والحريّة.

روح الديمقراطية: عودًا على بدء

إن روح الديمقراطية تعني الحرّية بكل بساطة. وهي حرّية يتوق إليها كل إنسان لأنها تسكن في جوانحه. والديمقراطية التي نشأت في أئينا، قبل ألفين وخمسمئة عام، تطورت كثيرًا لاحقًا، فلم تعد مباشرة أو شعبيةً كما كانت عليه الحال في السابق، بالنظر إلى جملة متغيرات تتلاحق من حقبة إلى أخرى، ومن عصر إلى آخر.

وسعيًا لبلوغ الطريق نحو التجديد الديمقراطي يدعو الكاتب إلى ضرورة خلق شيء يتجاوز البنات؛ فيولد مبادئ جديدة، كما عبر عن ذلك غاندي. ومن الأکید أن البنات الديمقراطية ستكون واجهه فحسب إن لم يول الناس مبادئ الديمقراطية الأساسية اهتمامًا خاصًا، وهي: السيادة الشعبية، ومسؤولية الحكام، والحرية، وحكم القانون.

٧ فافت هذه النسبة ٩٠٪ في الأردن، ومصر، والمغرب. بل إن هذا الإيمان بالديمقراطية تجاوز فئات ديمغرافية محددة؛ فبحسب البروفسور مارك تيسر "لا يوجد تقريبًا أي اختلاف في وجهات النظر بين الرجال والنساء، وبين من هم أكثر تعليمًا أو أقل وبين من أجرى عليهم البحث على اختلاف أعمارهم"، المرجع نفسه، ص ٤٢٦ وما بعدها.

الإسلام والديمقراطية: سوء الفهم الكبير

ظل الصراع بين الديمقراطية والإسلام دومًا جدليًا، ومعقدًا، ومتشابكًا، منذ بداياته الأولى، خصوصًا بعد تطويقه بأسئلة جزء كبير منها أيديولوجي وغير معرفي. وقد أثار الباحث بعضها؛ من قبيل: هل أن الإسلام ملائم للديمقراطية؟ ولماذا حققت الديمقراطية نجاحات لدى مختلف الشعوب ما عدا الشعوب الإسلامية؟ وجوابه، قبل التفصيل في الأدلة، قطعي؛ وهو أن الإسلام دين كبير ملائم للحكم الديمقراطي، بل إن في تجربة المذاهب الإسلامية ما قد يشكّل اليوم بذورًا لقيم ديمقراطية، مشيرًا إلى أن جزءًا كبيرًا من السجال المتداول بين السياسيين عن الإسلام والديمقراطية في الإعلام، ملغوم.

ولبيان موقفه هذا، يستند الكاتب إلى منهج الدراسات الكمية وتحليل بعض التجارب، وإلى قراءة استطلاعات للرأي شملت دولًا إسلامية في مختلف مناطق العالم (أفريقية، وعربية، وآسيوية)؛ ليبيّن أن الإسلام دين يقبل الديمقراطية ويدعو إليها. فبحسب استطلاع للرأي للأفروبارومتر الذي أُجري في أربع دول أفريقية تضم عددًا كبيرًا من المسلمين (مالي، ونيجريا، وتنزانيا، وأوغندا) تشير نتائجه إلى أن الأغلبية الساحقة من السكان تؤيد الديمقراطية، وأن تردد دعم الديمقراطية وسط المسلمين إنما يُعزى إلى العجز الحاصل في التربية الرسمية، وفي خصائص أخرى ذات علاقة بالتجديد، أكثر مما يُعزى إلى الروابط الدينية.

أما على الصعيد العربي، فيرى أن العائق أمام تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط ليس متعلقًا بالثقافة، أو الإسلام، أو المجتمع. بل إنه يكمن في الأنظمة القائمة نفسها وجيوسياسية المنطقة المتميزة. وفي ظل غياب بارومتر للعرب، يستند الباحث إلى عدد محدود من استطلاعات الرأي العام التي أُجريت في المنطقة، وهي تكشف عن عناصر مشجعة لدعم الديمقراطية في العالم العربي. فعلى سبيل المثال وافق على الأقل ٨٤٪ من الأشخاص ممن شملهم استطلاع الرأي (في الأردن، وفلسطين، والعراق، والجزائر، ومصر، والمغرب) على أن

الدراسات نعتت هذا النظام بكونه النظام الأفضل الذي يمكن للمدني أن يشترته.

وفي فصل آخر مثير بعنوان "أيها الطبيب، اشفِ نفسك" يعترف الكاتب بأن الديمقراطية تعاني على مستوى العالم؛ فثمة خلفيات حقيقية تدعو إلى القلق، لكنه في الوقت نفسه يحتفظ بالأمل، فلا داعي للتشاؤم واليأس بشأن الديمقراطية. فهي، الآن، الإطار الشرعي العام والوحيد في إدارة الحكومة في العالم.

خاتمة

لقد صدرت ترجمة هذا الكتاب إلى العربية منذ أشهر فقط، وفاتته وقائع الثورات العربية الأخيرة لأنّ نسخته الإنكليزية نشرت عام ٢٠٠٨، وكانت بلا شك ستضيف إليه تنظيراً مهماً، بخصوص هذه الوقائع غير المسبوقة في المنطقة العربية والتاريخ المعاصر. بل من المؤكّد أنّ المؤلف لن يتردد في عدّ هذه الأحداث موجةً رابعةً للمدني الديمقراطي الذي ينتصر له ويبشّر به، بناءً على أنها تستجمع من العناصر ما يكفي لتعدّد موجةً من الموجات الديمقراطية التي شهدتها التاريخ المعاصر. وعلى الرغم من ذلك، تبقى قيمة الكتاب واضحةً إذا أردنا تقييمًا للمنجز الديمقراطي كما تجلّى في بقاع عديدة من العالم. وتبقى قراءة الكتاب على غاية من الأهمية، سواء كان ذلك بالنسبة إلى الباحثين أو الناشطين الديمقراطيين العرب؛ بالنظر إلى ما يقدمه من كثافة في المعلومات، ودقّة في التفاصيل، وقدرة كبيرة على التحليل والتركيب، ممكّن مدركها ومستوعبها من فهم أكبر، وقراءة أعمق، وتأويل أدقّ وأنسب لأحداث ماضية أو مازالت ساريةً بوعي الثورات العربية. هذا ويشكّل الكتاب كذلك دعامةً نفسيةً لأنصار الديمقراطية، وحافزاً معنوياً لهم؛ للتشبث بأمل عودة الديمقراطية إلى ثورتهم، مع انطلاق إرهابات وأدها هنا وهناك، وذلك من خلال ما يستعرضه من تراجمات وانتكاسات بشأن ما نعاينه اليوم من تجارب ديمقراطية ناشئة.

وأما في حال عدم وجود هذه المبادئ، فإنّ الديمقراطيات المفترضة ستُتّيح في نهاية المطاف فرصة تفشي الظلم، سواء كان ذلك تحت قناع مدني أو عسكري.

كاننا بلاري دايوند عند تحريره القسم الأخير من كتابه في التجديد الديمقراطي، يتحدث عن مآلات المسار الديمقراطي في العالم العربي، وعن الأخطار المحدقة بهذه التجربة الفتية، من عودة للأنظمة الاستبدادية، أو القوى العسكرية، أو غير ذلك؛ ما يهدّد فرصة نجاح أيّ تجربة ديمقراطية وليدة.

يكفي أن نورد في هذا السياق ما كتبه عن المجتمع المدني، وعن أدواره لدعم الديمقراطية الناشئة؛ بالنظر إلى أنّ شرارة الربيع العربي ألهب فتيلها طيف من المجتمع المدني ممثلاً بالقوى الشبابية الثورية. فمن وجهة نظره لا يستطيع هذا المجتمع أن يدعم الديمقراطية، مادامت الديمقراطية المدعومة تتطلب نظاماً دستورياً، وتسويةً واحتراماً للقانون. كما أنه لا يستطيع خلق تنمية اقتصادية دائمة؛ لأن ذلك يتطلب فاعلين يملكون رأسمال قادر على الاستثمار في نشاط إنتاجي في مجتمع مفرس لا يزداد فيه الناس غنىً من خلال النشاط الإنتاجي وركوب المخاطر الشريفة. إنهم يزدادون غنىً من خلال التلاعب بالسلطة والامتيازات ونهب الدولة، واستخلاص المستحقات من الضعيف، وتقليص القانون^(٨).

لم يوجه لاري دعوات التجديد الديمقراطي إلى الديمقراطيات الناشئة فحسب، بل كان النصيب الأكبر منها للديمقراطيات العريقة التي يتحفّظ عن وسمها بهذا النعت. فهو يرى، على سبيل المثال، أنّ نسب المشاركة في النظام الديمقراطي الأميركي مخيبة للآمال، مقارنةً بالديمقراطيات الأخرى؛ فقد بلغ معدل الإقبال على صناديق الاقتراع ٤٨٪ من الناخبين البالغين سنّ التصويت في كلّ الانتخابات التي امتدت بين عامي ١٩٥٤ و٢٠١١. هذا ما يجعل الولايات المتحدة الأميركية في مراتب متأخرة عن الديمقراطية الصناعية بأجمعها، ومتأخرةً كذلك حتى عن بعض الديمقراطيات الناشئة؛ مثل البيرو، واندونيسيا، ورومانيا^(٩).

أما في ما يتعلّق بالديمقراطية في المنطقة الأوروبية، فلم يتردد لاري في كشف خبايا الفساد السياسي، والمحسوبية، والراسخين فيها؛ ممثلاً لذلك بما يقع في أثناء عملية تشكيل الحكومة، إلى حدّ أنّ إحدى

٨ المرجع نفسه، ص ٤٥٥.

٩ من بين أكثر من مائة دولة ديمقراطية ودولة شبه ديمقراطية لا توجد إلا عشر دول تشهد أسوأ معدلات إقبال على التصويت من الولايات المتحدة، المرجع نفسه، ص ٥٤٦ وما بعدها.